الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.22
14 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة التاسعة
جنيف، ٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥
البنود ٣ و٤ و٥ و٩ من جدول الأعمال

التوصيات المتفق عليها*

١- تثني اللجنة على الأمانة لتنفيذها توصيات الدورة الثامنة وتقدّر إسهاماتها في مجالات البحث وتحليل السياسة العامة، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات، والتوصل إلى توافق الآراء.

٢- وترحب اللجنة بالمعلومات الواردة في *تقرير أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وإنشاء المشاريع لعام ٢٠٠٤*، وتودّ استمرار تقديمه بشكل منتظم.

٣- وفي ضوء مناقشات الدورة الحالية، يتعين أن يواصل الأونكتاد أنشطته التحليلية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية وانعكاساتهما على التنمية، ولا سيما التحليل المتعمق للسياسات والتدابير التي من شأنها مساعدة البلدان النامية في جميع المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه لتحقيق أهدافها الإنمائية. وتلاحظ اللجنة بعين التقدير ما قامت به الأمانة في سبيل تحليل الاتجاهات الناشئة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك، مثلاً، عولمة/تدويل الشركات عبر الوطنية لأنشطة البحث والتطوير، والاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية. وتشجع الأمانة على مواصلة تحليل هذه الاتجاهات وانعكاساتها على السياسات العامة، خصوصاً في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للأمانة أن تتابع أيضاً ما أنجز من عمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات (بتناول قطاع السياحة

* بالصيغة التي اعتمدتها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في الجلسة العامة الختامية لدورتها التاسعة، في يوم الجمعة، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

مـــثلاً الذي يتسم بأهمية خاصة لدى البلدان النامية)، وهو العمل الذي تطرق إليه مؤخراً *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤*.

٤- وبالـــنظر إلى الحاجة الماسة لدى عدد من البلدان النامية، خصوصاً أقل البلدان نمواً، إلى تعزيز قدراتها في مجال جمع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها، تطلب اللجنة إلى الأمانة تكثيف دعمها لمساعي البلدان النامية في هذا المجال، بالتعاون مع الوكالات الدولية المعنية الأخرى.

٥- وفي ضـــوء مداولات الدورة الحالية، تطلب اللجنة إلى الأمانة مواصلة عملها في مجال ترتيبات الاستثمار الـــدولي ونقـــل التكنولوجـــيا، على أن تركز في ذلك على البعدين الثنائي والإقليمي وتبادل الخبرات في تنفيذ الالـــتزامات الدولية في هذا الصدد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لرصد القضايا الناشئة والتطورات الحاصلة، بما في ذلك ما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، وأنشطة المساعدة التحليلية والفنية ذات الصلة في هذا المجال.

٦- وســـجلت اللجـــنة اطلاعها على تقرير اجتماع الخبراء المعني بالإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار والاقتراحات الواردة فيه. وتوصي الأمانة بتعزيز برنامجها للإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار وتوسيع نطاق مساعدتها إلى البلدان النامية التي تبدي اهتمامها بذلك، خصوصاً أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار. وينبغي للأمانة أن تواصل، في جملة أمور، دعمها لحكومات الـــبلدان المضيفة، وذلك بطرق منها الدعوة للسياسة العامة وتنمية قدرات وكالات ترويج الاستثمار، وكذلك عمـــلها في مجال الإدارة السليمة للشركات، بما في ذلك عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وفي إطار الاضطلاع بهذه المهام، ينبغي للأمانة أن تضمن التآزر بين برنامجها للإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار والأنشطة الأخرى ذات الصلة للشعبة وعملها في مجال سياسات الاستثمار، لا سيما عمليات استعراض سياسات الاستثمار، مما يساعد في ضمان إدامة الأثر المرغوب لهذه البرامج.

٧- وتثني اللجنة على المساعدة التي قُدّمت إلى البلدان النامية من خلال عمليات استعراض سياسات الاستثمار وعملية المتابعة في تنفيذ التوصيات الواردة فيها. وهناك حاجة إلى المزيد من الدعم لضمان استفادة بلدان مهتمة أخرى من تقييم إطار سياساتها الاستثمارية وتحسينه. وتُقاس فعالية عمليات استعراض سياسات الاستثمار بمدى تنفيذ التوصيات الأساسية الواردة فيها ومدى تعظيم أثرها. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي بذل جهود متسقة من جهة شركاء التنمية والأمانة والمنظمات الدولية الأخرى، لدعم تنفيذ التوصيات ذات الصلة عن طريق مشاريع المتابعة. وترحـــب اللجنة بتقرير التنفيذ المتعلق باستعراض سياسات الاستثمار في مصر، وتوصي الأونكتاد بمواصلة هذه السلسلة من التقارير للبلدان الأخرى التي يهمها الأمر، بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، وتحديد التدابير الإضـــافية اللازمة لتنفيذها بفعالية. كما ترحب اللجنة "بالكتاب الأزرق بشأن أفضل الممارسات في مجال ترويج وتيسير الاستثمار"، كأداة إضافية لتشجيع تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب. وأما الدروس المعينة المستخلصة من عمليات استعراض سياسات الاستثمار وأنشطة المتابعة التي يقوم بها الأونكتاد، فينبغي أيضاً تعميمها على أوسع نطاق ممكن. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المنتدى الحكومي الدولي الحالي للأونكتاد وعن طريق إعداد نشرات موجزة عن سياسات الاستثمار موجهة إلى صانعي السياسة ووكالات ترويج الاستثمار.

٨- وترحب اللجنة بالتفاعل مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار بغية دعم مساعي البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر النافع، وتطلب مواصلة ممارسة عقد دورات مشتركة. وتشجع الأمانة على مواصلة تعزيز هذا التعاون، في سياقات نذكر منها خصوصاً إطار "شراكة الاستثمار من أجل التنمية"، وذلك بغية تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتعميم تحليلات الأونكتاد ونصائحه في مجال السياسات العامة.

٩- وتؤكد اللجنة على أهمية المساهمة التي من شأن الاستثمار والتكنولوجيا والقدرة التنافسية للمشاريع، تقديمها في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وفي ضوء مداولات الدورة الحالية، يتعين على الأونكتاد:

(أ) دعم عمليات صياغة السياسة العامة وتنفيذها على الصعيد القطري، بغية مساعدة البلدان على بلوغ أقصى قدر من الفوائد التي يمكن جنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، وذلك من خلال طرق منها برامج الأونكتاد لعمليات استعراض سياسات الاستثمار، وأدلة الاستثمار، وتنمية الروابط بين المؤسسات والخدمات الاستشارية ذات الصلة وتنمية القدرات؛

(ب) مساعدة حكومات البلدان النامية في مساعيها لإيجاد بيئة تمكينية تنظيمية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في المؤسسات والمشاريع التي توفر خدمات أساسية للفقراء؛

(ج) تقييم السبل التي يمكن للبلدان النامية بواسطتها تطوير قدراتها الإنتاجية الداخلية في مجال توفير الأدوية الضرورية بالتعاون مع شركات الصيدلة، وذلك في إطار برنامج عمل الأونكتاد المعني بالاستثمار ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية؛

(د) مساعدة الحكومات في البلدان النامية على تشجيع تطبيق العلوم والتكنولوجيا في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لا سيما من خلال عمليات استعراض الأونكتاد لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وترحب اللجنة بالشراكة بين الأونكتاد ومركز جنيف لتكنولوجيا المعلومات من أجل توفير التدريب للمهندسين والموظفين في مجال المعلومات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

(هـ) مواصلة التحليلات وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإسهامات الإيجابية للشركات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية المضيفة، على النحو المتوقع في توافق آراء ساو باولو، بما في ذلك الفقرة ٤٥ منه؛

(و) إشراك الجهات صاحبة المصلحة في الحوار ذي التوجه العملي حول السياسات العامة، وذلك من خلال هيئات منها المجلس الاستشاري للاستثمار التابع للأونكتاد/غرفة التجارة الدولية.

١٠- وتلاحظ اللجنة بعين التقدير الجهود التي بذلتها الأمانة لضمان التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في أثناء الاضطلاع بعملها.

- - - - -